

هنادي برّي: التعليم المهني مهمّش هجرة الخريجين ارتفعت والجهات المانحة تساعدنا

لم تمنح الحكومات المتعاقبة الاهمية المطلوبة للتعليم المهني والتقني، وتركته يتخبط في مشكلاته وحاجاته. زاد الطين بلة ان نخبة من خريجه يقرعون ابواب الهجرة، ولاسيما العاملين في حقل التمريض واختصاصات فنية اخرى لم يجد اصحابها من سبيل امامهم الا التوجه نحو الخارج في السنيتين الاخيرتين بعد انهيار العملة الوطنية

على الرغم من هذا الواقع المير، تمكنت مجموعة من المهنيات الرسمية والخاصة من تخريج اعداد كبيرة تمكنوا من تثبيت حضورهم في سوق العمل في لبنان والخارج، لكن من دون وجود خطة استنهاضية في السنوات السابقة لهذا العصب الحيوي الذي يمتن اقتصاد الدول. وضعت مديرية التعليم المهني والتقني في اشراف المديرية العامة الدكتور هنادي برّي خطة للنهوض في هذا القطاع التعليمي بالمعدات والتجهيزات التعليمية الحديثة بغية سد الحاجات الملحة وتطويرها، لكنها لم تلق الدعم المطلوب بعد. ولولا الجهات المانحة مثل الاونيسكو وغيرها من المنظمات الدولية، لصح القول ان التعليم المهني يعيش وسط حالة من الشلل رغم كل الجهود التي يبذلها الاساتذة والمدرّبون.

تشرح برّي لـ"الامن العام" حقيقة معاناة هذا القطاع، وتقول انها تحاول مع مدراء المهنيات والمعاهد والهيئات التعليمية وبالتعاون مع الطلاب وارباب العمل، النهوض بالتعليم المهني. وتسجل وزير التربية والتعليم العالي عباس الحلبي اهتمامه في ردد هذا القطاع واحتضانه.

كيف ترين واقع التعليم المهني منذ تسلمك المديرية العامة لهذا القطاع؟
□ لا يختلف اثنان على اهمية التعليم المهني والتقني في الدول، على اساس انه يشكل رافعة الاقتصاد بعد التوجه الى سوق العمل والانتاج. هذا التعليم نوع من التعليم النظامي الذي يمكن الطالب من اكتساب المعارف والمهارات والخبرات اللازمة التي تمنح المنتخرج فرصة الدخول الى سوق العمل. توجد في لبنان 400 مهنية ومعهد من بينها 158 في القطاع الرسمي، ويبلغ عدد الطلاب نحو 65 الف في المدارس الرسمية. ارتفع العدد في السنيتين الاخيرتين جراء تطورات الوضع الاقتصادي، وتوجه الطلاب نحو الخيارات المهنية.

كيف هي حال الامكانيات المادية لدى المديرية؟
□ الامكانيات المادية خجولة، ونتلقى جزءا من المساعدات من الجهات المانحة. اقدمنا على تشكيل مجالس استشارية نتيجة الضعف الحاصل في القطاع المهني حيال سوق العمل، لاسيما في ظل التعلم من بعد الذي تدرب عليه

لدينا اختصاصات عدة في العلوم الصناعية والطبية والصحة والتمريض ومساعد طبيب الاسنان، فضلا عن السياحة والفندقية، الى الاختصاصات التجارية والبرمجة والعلاقات العامة والتشيد والبناء والتصميم الداخلي والمساحة، وغيرها من الاختصاصات التي تتطلبها سوق العمل في الداخل والخارج. هناك ايضا اختصاصات في حقل التربية زائدا صناعة الحلى والمجوهرات. وثمة مستويات عندنا تشكل تحديا للتعليم المهني والتقني من خلال وجود الكفاية المهنية والتكاملية والبكالوريا الفنية وشهادات اخرى.

عندما يتخرج طلابكم الى اين يتجهون وكيف هو حال سوق العمل؟
□ توجد في الاساس فجوة في سوق العمل اتسعت اكثر في السنيتين الاخيرتين نتيجة ان طلابنا لم يتدربوا كما يجب في هاتين السنيتين. لذا حصل تفاوت كبير في هذه السوق.

يبدو ان اعدادا كبيرة من الخريجين يتجهون نحو الهجرة ومغادرة البلد؟
□ الهجرة كانت موجودة في السابق، لكن معدلاتها ارتفعت في السنوات الاخيرة لجملة من الاسباب والتحديات الاقتصادية، وخصوصا لدى العاملين في حقل التمريض حيث سيصبح عندنا نقص في هذا القطاع اذا استمر اصحاب هذا الاختصاص في الهجرة. الامر الذي سينعكس سلبا على المستشفيات والقطاع الصحي.

ما هي الخطة التي وضعتها المديرية لاستنهاض التعليم المهني؟
□ قبل البدء في خطة الاستنهاض، نحاول التخفيف من التحديات التي تواجه قطاع التعليم المهني. يتمثل هذا الامر في تطوير التجهيزات والمعدات في هذا القطاع، لاسيما ان الموجودة اصبحت ضعيفة

الاساتذة مع الطلاب، في غياب سياسة واضحة لسوق العمل الي لا نعرف حاجاتها كما يجب، نتيجة تخريج افواج من الطلاب الذين يبغون في منازلهم او يهاجرون الى الخارج. لذلك عمدنا الى انشاء المجالس الاستشارية المؤلفة في كل منطقة من مدراء المعاهد والاساتذة الذين يتعاونون في الوقت نفسه مع ارباب العمل. مثلا، تقوم مهنية في عكار بالتعاون مع اصحاب المصانع بتدريب الطلاب وفتح المجال امامهم للعمل في هذا القطاع في المكان الذي يسكنون فيه. وقد شكلت هذه المجالس قفزة في القطاع المهني من خلال تعاونها مع اصحاب عدد من المصانع والمؤسسات المهنية، وتمكنا نتيجة هذا العمل من معرفة الحاجة الى الاختصاصات المطلوبة. على ضوء هذه الحاجات، تقوم المديرية بدورات تدريبية سريعة للطلاب بغية تلبية سوق العمل. تلقينا تجاوبا كبيرا من وزارة الصناعة بواسطة مديرها العام داني جدعون. ولا ننسى ان تحديات التعليم المهني والتقني كبيرة جدا نتيجة النظرة الدونية عند البعض حيال من يلتحق للتعلم في القطاع المهني. هذه نظرة خاطئة في مجتمعنا ولا تزال موروثية، وباللاسف، عند بعض العائلات. لا بد من الاشارة الى انه تم تخطي هذه النظرة قليلا بعد تدهور الوضع الاقتصادي. كذلك لن ننسى ان الوظائف الرسمية في الدولة لا تطلب خريجين من التعليم المهني ما عدا عدد قليل في بعض الحاجات، وهذه معضلة اخرى تواجه افواج الخريجين في هذا القطاع الذي يشكلون العمود الاقتصادي في نهوض المجتمعات.

لذلك نعمل على تدريب طلابنا عند ارباب العمل بغية منع الطالب فرصة توظيفه. طلابنا واساتذتنا لا يقصرون ويبدلون الكثير من مجهودهم، خصوصا في ظل كل هذه الظروف الصعبة التي تمر فيها. اصبحنا عائلة واحدة نتكاتف ونهتم ببعضنا بعضا. لقد وضعنا مكاتب توجيه لسوق العمل فضلا عن اعدتنا النظر في المناهج التعليمية.

ما هي اكثر الاختصاصات المطلوبة؟
□ اكثر الاختصاصات المطلوبة اليوم هي الصناعية والصحية. ثمة اختصاصات اخذت تذوب ولم تعد ثمة حاجة اليها. نحتاج الى التمويل للنهوض بالتعليم، علما ان الكادر البشري الموجود في المديرية والمدارس والمهنيات يعمل فوق طاقاته.

يبلغ عدد الطلاب في المعاهد والمدارس الفنية الرسمية 65,228 طالبا يدرسون في 158 مدرسة: تمريض 82، غير صناعي 5، صناعي زائدا غير صناعي 137، فندقية 7، صناعي 1، الاستثمارية 3. يبلغ عدد الاساتذة في التعليم المهني 15,207 ويتوزعون على الملاك والاداريين 1,543، المتعاقدين 13,310، المتعاقدين في المشاريع المشتركة 354، ويعمل 916 مياوما واجبرا بالفاتورة.



المديرة العامة للتعليم المهني والتقني هنادي برّي.

مع اي جهات خارجية تتعاونون ومن اين تتلقون مساعدات مادية؟
□ نتلقى مساعدات من الاونيسكو التي توفر نفقات لنحو 7300 طالب مهني في مختلف المناطق. كما تساعدنا هذه المنظمة في تأمين النفقات لطلاب سورين لاننا نعلمهم. لولا الجهات المانحة لكان التعليم المهني مشلولاً. لقد وفرت لنا هذه المنظمة تجهيز 15 معهدا كبيرا بالكاميرات والصوتيات المطلوبة لتمكين الاساتذة من اعطاء دروسهم "اونلاين". في امكان اي طالب ان يدخل الى هذه الدروس في ما بعد، اذا لم يكن التيار الكهربائي متوافرا في منزله لحظة تقديم هذه الدروس. كذلك نتلقى مساعدات من الوكالة الالمانية للتعاون الدولي GIZ والمعهد الاوروبي للتعاون والتنمية IECD.

هل تلمسين اهتماما جديا من الحكومة في ردد هذه القطاع ودعمه؟
□ صراحة نسمع كلاما داعما لهذا القطاع اكثر من الفعل، لاسيما في مثل هذه الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي يعيشها اللبنانيون. لذا يجب اعطاء اهمية اكبر لهذا الحقل الحيوي اذا توافرت الارادة لانقاذ البلد. لا توجد خطة حقيقية لدى الدولة للنهوض بهذا القطاع. ومن موقعي في المديرية لن استسلم او اسكت، بل ساستمر في المطالبة في التركيز على النهوض بالتعليم المهني. تسلمت مهماتي في ظروف صعبة، لاسيما بعد انتشار وباء كورونا وتفجير مرفأ بيروت الذي ادى الى تخريب 20 مدرسة مهنية تقع في محيطه. ثمة منظمات ساعدتنا في البداية لاصلاح صفوف هذه المدارس وترميمها.

65 الف طالب و158 مدرسة

يبلغ عدد الطلاب في المعاهد والمدارس الفنية الرسمية 65,228 طالبا يدرسون في 158 مدرسة: تمريض 82، غير صناعي 5، صناعي زائدا غير صناعي 137، فندقية 7، صناعي 1، الاستثمارية 3. يبلغ عدد الاساتذة في التعليم المهني 15,207 ويتوزعون على الملاك والاداريين 1,543، المتعاقدين 13,310، المتعاقدين في المشاريع المشتركة 354، ويعمل 916 مياوما واجبرا بالفاتورة.

كيف هو حال مستوى الخريجين عندنا قياسا باقرانهم في الدول المجاورة؟
□ طلابنا من المميزين في اختصاصاتهم. عندما كنت اشرف على المعهد الوطني للعناية التمريضية في بئر حسن قبل تسلمي المديرية العامة للتعليم المهني، كنت اتلقى قبل بدء الامتحانات الرسمية الطلب على ممرضين وممرضات من كندا وبلدان اخرى، كدليل على المستوى العالي الذي وصل اليه الخريجون عندنا في هذا الاختصاص. لكننا لا نستطيع ان نحكم بعد على المستوى في السنيتين الاخيرتين. لدينا ثقة عالية في الخريج المهني في لبنان، وهي سترداد لاسيما عند تهرس الطالب اكثر في سوق العمل والورش. لم تهتم الحكومات المتعاقبة بالتعليم المهني، وللامانة اقول ان الوزير الحالي عباس الحلبي يقوم بدور كبير ومتحمس للنهوض بهذا القطاع، ويتعاطى معنا بجديّة ومسؤولية عالية. عندما التقيت، قلت له اذا اردت ان تترك بصمة في التعليم العام، عليك ان تعزز التعليم المهني والتقني وليس الاستمرار في تهميشه.

الى اين يتجه هذا القطاع المهني في السنوات المقبلة؟
□ يحتاج لبنان عموما الى هذا القطاع المهني، لذا يجب تضافر كل الجهود لاستنهاضه لكي ياخذ موقعه الحقيقي في المجتمع.

يحتاج لبنان عموما الى هذا القطاع المهني، لذا يجب تضافر كل الجهود لاستنهاضه لكي ياخذ موقعه الحقيقي في المجتمع.

يحتاج لبنان عموما الى هذا القطاع المهني، لذا يجب تضافر كل الجهود لاستنهاضه لكي ياخذ موقعه الحقيقي في المجتمع.